

مشروع ميزانية 2019:
الاستمرار في نشر الأوهام لاقتصادية
قصد تحقيق الأحلام السياسية

بقلم د. عبد الجليل البدوي

الفهرس

مقدمة

I. حول مصداقية الفرضيات التي قام على أساسها مشروع ميزانية 2019

أ. حول الفرضية التي تخص نسبة النمو لسنة 2019

ب. حول الفرضية التي تخص سعر برميل النفط

هـ. مواصلة غياب فرضية تخص سعر الصرف

ث. حول فرضية نمو الواردات

II. حول الإجراءات التي تخص توازنات الميزانية العمومية

أ. حول الموارد وتوزيع الأعباء

أ - 1. الموارد الذاتية

أ - 1.1. المداخل الجبائية

أ - 2.1. المداخل غير الجبائية

أ - 2. موارد الاقتراض

ب - حول النفقات و الإشكاليات القائمة

ب - 1. حول نفقات التصرف وإشكالية الأجور في الوظيفة العمومية

ب - 2. نفقات التنمية وإشكالية الانتعاش الاقتصادي في ظل ميزانية تقشفية

ب - 3. ارتفاع بـ 18.7% لنفقات خدمة الدين العمومي وتساعد حدة إشكالية التداين

الخاتمة



مقدمة:

يأتي هذا المشروع في ظرفية تميزت على الصعيد الوطني بتنظيم الانتخابات البلدية الأولى بعد الثورة والتي بيّنت بوضوح تراجع هام لمكانة كل الأحزاب السياسية ولو بدرجات متفاوتة مع بروز فاعل سياسي جديد متمثل في المستقلين. وقد أعقب هذا الحدث احتداد الصراعات السياسية على كل المستويات (السلطة التنفيذية والتشريعية والحزبية...) والتي قادت بصفة مؤقتة كما هو الشأن سابقا إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي تمهيدا للانتخابات القادمة المبرمجة في أواخر سنة 2019. كما تميزت هذه الفترة بكثرة الوعود التي تبشر ككل مرة بنهاية الأزمة السياسية مع تحويل وزارتي شامل الأفراد بدون المس من البرامج والاختيارات والإعلان عن دخول البلاد في فترة انتعاشة اقتصادية متصاعدة ودعم متجدد ومتواصل للملفات الاجتماعية.

ونهب الوعود إلى حد التعهد بإعادة الأمل إلى التونسيين الذي تراجع بصفة عارمة في السنوات الأخيرة نتيجة كثرة الوعود وتكرارها بدون نتائج ملموسة على أرض الواقع بل إن النتائج المسجلة كانت عكسية تماما مع تواصل انهيار قيمة الدينار وارتفاع التضخم ونسبة المديونية العمومية وتراجع رصيد العملة الأجنبية وتراجع كل الخدمات الاجتماعية واستقرار نسبة البطالة في مستويات مرتفعة رغم التراجع الهام لحجم الطلب الإضافي على التشغيل الخ...

وقد وقع تسجيل هذه النتائج الكارثية في ظل احتداد الصراعات السياسية حول المواقع واقتسام الغنيمة والتشبث بالسلطة وإهمال كلي للشأن العام ولعانة المواطن وغياب مروع للمشاريع المستقبلية مع انتشار الضبابية والارتجال والشطحات الفلكلورية والابتذال بدون حياء وبدون حدود.

هذا المشهد «الكاراكوزي» بكل مظاهره قاد إلى اهتزاز عميق لثقة المواطن في الطبقة السياسية وإلى فقدان الأمل في جديتها ومصداقيتها وقدرتها على معالجة الأوضاع لإنقاذ البلاد من الأزمة الخطيرة المتعددة الجوانب التي وصلت إليها كما بينت ذلك نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة. والسؤال المطروح: كيف يمكن في مثل هذه الظروف للسلطة القائمة أن تتعهد بإعادة الأمل إلى التونسيين في المدة القصيرة المتبقية من حكمها والتي تمثل أقل من السنة من الانتخابات المقبلة سنة 2019؟



والجدير بالذكر أن السلطة القائمة قد تعهدت بإعادة الأمل أولا عبر مقاومة التضخم قصد حماية القدرة الشرائية من خلال مقاومة المضاربة والاحتكار. والسؤال هنا كيف سيتحقق ذلك بإجراءات عادية وتقليدية في ظل تنامي التجارة الموازية والفساد والتشابك بين المصالح الإدارية والسياسية (فساد ورشوة...) والحزبية (تمويل الأحزاب...) والمصالح المالية (خاصة المال الفاسد) وعالم «الأعمال» وفي وضع يتميز باستمرار انهيار الدينار وما ينتج عنه من تنامي التضخم المستورد والمضاربة والاحتكار عبر التعجيل بالتوريد وخزن البضائع، علما أن انهيار الدينار والمراهنة على استمرار هذا الانهيار أصبح يمثل العنصر الأساسي في مجال التضخم¹. إلى جانب انهيار الدينار وما ينتج عنه من تضخم مستورد يزيد حدة مع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية (مواد غذائية، محروقات، تجهيزات...) يجب الإشارة إلى البحث المحموم في اتجاه إعادة النظر في منظومة الدعم قصد توجيه الدعم إلى مستحقيه (الذين ارتفعت أعدادهم) وما سينجر عنه من زيادة حتمية لأسعار المنتوجات التي سيرفع عنها الدعم.

ثانيا، قصد إعادة الأمل أعلنت السلطة عن عزمها على التركيز على خلق مواطن شغل جديدة عبر اعتماد إجراءات استثنائية لفائدة صندوق التشغيل وتوفير تمويل ذاتي لخلق المؤسسات بفضل بعث بنك الجهات... علما أنه رغم التراجع الهام للطلب الإضافي على التشغيل فإن السياسات النشيطة في ميدان التشغيل التي وقع استمرار العمل بها منذ 2011 بتكاليف باهظة ومتصاعدة لم تمكن من تحقيق تراجع ملحوظ لنسبة البطالة التي استقرت في مستوى يتجاوز 15% منذ سنوات. وبالتالي ملف التشغيل لا يمكن معالجته عبر الرفع من النفقات العمومية في ظل استمرار العراقيل والاختلالات الهيكلية.

ثالثا، تحقيق إعادة الأمل سيمر عبر إعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي من خلال الرفع من نسق النمو والاستثمار وإعادة التوازن إلى المؤشرات الاقتصادية الكبرى والعمل على تعافي المالية العمومية. والمعلوم أن هذه الأهداف المعلنة تقع في ظل مشروع ميزانية سنة 2019 الذي يتسم بمواصلة المنحى التقشفي، وما ينتج عنه من ضغط على الطلب العمومي استثمارا واستهلاكا قصد الحد من عجز الميزانية العمومية. كما أن الأهداف المعلنة قد وقع الإعلان عنها منذ سنوات لكن بدون تحقيقها على أرض الواقع نظرا لعدم ملائمة الإطار التنموي ولاعتماد نفس السياسات الاقتصادية التقليدية القائمة على اتخاذ إجراءات تحفيزية سخية لفائدة الاستثمار الخاص ولتضارب السياسات العمومية مع السياسات النقدية والذي زاد حدة منذ الإقرار باستقلالية البنك المركزي إلى جانب التراجع المهول والخطير لأداء الإدارة العمومية والتغول المفرغ للقطاع غير المهيكل مع انتشار الفساد والتسيب².

1 أنظر «أي برنامج إنقاذ عاجلا وأي بديل تنموي أجلا» نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – أوت 2018

2 نفس المرجع السابق



والجدير بالملاحظة أن التعهد بإرجاع الأمل للتونسيين في ظرف زمني وجيز عبر تحسين القدرة التشغيلية والحد من التضخم المالي ودعم القدرة الشرائية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين التوازنات المالية الكلية كان منطلقه التحسن المسجل في نسبة النمو سنة 2018³ وما نتج عنه من تحسن نسبي في وضعية الميزانية العمومية عبر ارتفاع نسبة الموارد الذاتية خاصة منها الموارد الجبائية وتراجع عجز الميزانية العمومية. لكن الشيء الذي يجب ملاحظته هو أن هذا التحسن لم يكن نتيجة السياسات الاقتصادية المعتمدة بل نتيجة عوامل خارجية وطبيعية. ذلك أن التحسن ناتج بالأساس عن ارتفاع الإنتاج الفلاحي خاصة في مجال زيت الزيتون والتمر وما انجر عنه من تحسن التصدير كما كان نتيجة تحسن النمو العالمي وتراجع المقاطعات والمضايقات الأجنبية في الميدان السياحي إثر تحسن نسبي للوضع الأمني الداخلي الذي عرف في المدة الأخيرة تطورات سلبية.

انطلاقاً من هذه الأوضاع والوعود المطمئنة والمتفائلة والتي ستشهد تسارعا كلما قربت المحطات الانتخابية سنحاول معرفة مدى تطابق مشروع الميزانية مع هذه الوعود وقدرته على تحقيق إرجاع الأمل للتونسيين. وفي هذا السياق سنتعرض بالتحليل في الجزء الأول إلى مصداقية الفرضيات الاقتصادية والمالية التي قام على أساسها مشروع ميزانية 2019. وفي جزء ثاني سنتعرف على مدى نجاعة وعدالة الإجراءات المعتمدة في بناء التوازنات المالية العمومية الواردة في المشروع ومدى الحرص على طرح الإشكاليات الكبرى والحرص على بداية معالجتها.

أ. حول مصداقية الفرضيات التي قام على أساسها

مشروع ميزانية 2019:

ككل مرة يجب التذكير بأن مسألة الفرضيات تحتل مكانة خاصة وحساسة تتطلب التعامل معها بكل جدية لأن على أساسها تتحدد مصداقية وجدية بناء التوازنات الواردة بالمشروع. ومن المؤسف أن نلاحظ كل مرة منذ 2011 الفوارق الهامة بين الفرضيات والتوقعات والنتائج المسجلة على أرض الواقع الشيء الذي أصبح يؤدي كل سنة إلى إنجاز مشروع قانون مالية تكميلى لتحسين أوضاع المالية العمومية. وقد بلغت الفوارق هذه المرة مستوى غير مسبوق خاصة في ما يخص سعر النفط. حيث اعتمد قانون المالية الأصلي لسنة 2018 معدل سعر برميل النفط الخام من نوع «البرنت» لكامل السنة بـ 54 دولار للبرميل مقابل أسعار بلغت في المعدل أثناء التسعة أشهر الأولى لسنة 2018 مستوى 72.1 دولار للبرميل. هذا الفارق يعتبر شاسعا ويدل على أن الفرضيات والتقديرات كانت غير جدية من أصلها.

3. نسبة النمو كانت 1.9% سنة 2017 وستبلغ حسب التوقعات المحينة 2.6% سنة 2018 علما أن النسبة المبرمجة في قانون المالية لسنة 2018 كانت 3%



كما وقع تسجيل فارق بين فرضية نسبة النمو التي حددت بـ3% في قانون المالية والنتائج المحينة التي سوف لن تتجاوز 2.6% رغم الانتعاش التي شهدتها قطاعات الفلاحة والسياحة والتصدير وهي قطاعات تخضع بالأساس لعوامل طبيعية وخارجية ولا تعكس مردودية ونجاعة السياسات التي وقع اعتمادها.

الجدول1: الفوارق بين الأهداف والفرضيات المتوقعة في قانون المالية لسنة 2018 والنتائج المحينة

سعر الصرف لم يكن محل فرضية لكن واصل انهياره		تطورات الميزان التجاري				سعر برمبل النفط		نسبة النمو	
		الصادرات		الواردات		السعر المحين	السعر المتوقع	النسبة المحينة	النسبة المتوقعة
نوفمبر 2018 سعر الأورو	جانفي 2018 سعر الأورو	المسجل في 9 أشهر	المتوقع كامل السنة	المسجل في 9 أشهر	المتوقع كامل السنة				
3.32 دينار	2.960 دينار	19.8%	9.1%	21%	8.7%	72 دولار للبرميل	54 دولار للبرميل	2.6%	3%

المصدر: قانون المالية 2018 والنتائج المحينة.

كما سجلت الفوارق في ما يخص تطور الصادرات والواردات المتوقعة من جهة وتطورها خلال التسعة أشهر الأولى من جهة أخرى مستويات قياسية (أنظر الجدول 1) أدت إلى ارتفاع مخيف لقيمة العجز التجاري. أما سعر الصرف رغم أنه لم يكن محل فرضية خلافا للعادة إلا أن مستوى هذا السعر استمر في الارتفاع مسجلا بذلك تواصل انهيار الدينار. حيث أن سعر الأورو ارتفع من 2.960 دينار في جانفي 2018 إلى 3.32 دينار في نوفمبر 2018 كما أن سعر الدولار ارتفع من 2.463 إلى 2.920 في نفس الفترة.

والسؤال المطروح يتمثل في معرفة مدى مصداقية الفرضيات التي وقع اعتمادها في مشروع ميزانية 2019. هل ستكون كسابقاتها أو أن الجهود المبذولة هذه السنة سيكون أحسن.



جدول 2: الأهداف والفرضيات المعتمدة في مشروع ميزانية 2019

الأهداف	نسبة عجز الميزانية من الناتج	تطور الواردات	سعر برميل النفط بالدولار	نسبة نمو الاقتصاد المتوقعة	حجم الميزانية ونسبة نموها	
					النمو	الحجم
- دعم الموارد الذاتية - تدعيم هيكله موارد ميزانية الدولة - التحكم في عجز ميزانية الدولة	3.9%	8.1%	75 دولار	3.1%	8.5%	40861 م.د.

المصدر: مشروع ميزانية 2019

بالرجوع إلى الأهداف (جدول 2) نلاحظ استمرار نفس الأهداف مقارنة مع ميزانية سنة 2018 حيث تواصل السلط في إطار منحي تقشفي الضغط على حجم تدخل الدولة حيث أن حجم الميزانية بالأسعار الجارية سيتطور بنسبة %8.5 أي بنسبة لا تتجاوز إلا بقليل نسبة التضخم المالي المعلنة رسمياً وتكون قليلة أكثر إذا أخذنا بعين الاعتبار انهيار قيمة الدينار التونسي.

وهذا المنحى التقشفي يدل على الاستمرار في إعطاء الأولوية للتوازنات المالية الداخلية على حساب الأبعاد التنموية والاعتناء بمعالجة الإشكاليات الاقتصادية الجوهرية التي تمثل الأسباب الهيكلية لتدهور التوازنات المالية الكلية الداخلية منها والخارجية. وفي هذا الإطار سيرحس المشروع على دعم الموارد الذاتية وتدعيم هيكله موارد ميزانية الدولة والتحكم في عجز ميزانية الدولة.

كما سنرى لاحقاً بأن هذه الميزانية حرصت كذلك على مراعاة خصوصية السنة القادمة التي ستتميز بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية. لذلك وإلى جانب حرص مشروع الميزانية على عدم اللجوء إلى إحداث ضرائب جديدة فإنه تفنن في توزيع الدعم والامتيازات والهبات العاجلة وحتى الآجلة لفائدة كل الفئات الاجتماعية بدرجات متفاوتة وباستثناء إجراء الوظيفة العمومية حيث لم يورد مشروع 2019 زيادات في أجورهم.



قائمة أهم الإجراءات السخية بمناسبة السنة الانتخابية

1. هدنة جبائية عبر تفادي إحداث ضرائب جديدة بعد ما عرفت البلاد سنتين من ارتفاع الضرائب وتنوعها.
 2. توحيد النظام الجبائي بين الشركات المصدرة كليا والشركات المحلية عبر التخفيض في نسبة الأداء على الضريبة على المؤسسات الصناعية المصدرة كليا والمؤسسات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة والمصدرة أي مؤسسات الخدمات الرقمية من 52% إلى 31%. وسيقع العمل بهذا النظام بداية من سنة 2021.
 3. التخفيض بنقطتين من نسبة الفائدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر خط التمويل الميسر
 4. رصد 08 م.د لدعم التصدير ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات
 5. اعتماد إجراءات جبائية جديدة لفائدة القطاع السياحي
 6. مضاعفة الميزانية المخصصة لبرنامج التنمية الجهوية من 002 م.د إلى 004 م.د
 7. الانطلاق في بنك الجهات سنة 9102 وتوفير رأسمال ب001 م.د
 8. تخصيص 051 م.د إضافية لفائدة صندوق التشغيل في إطار تدعيم الآليات النشيطة للتشغيل خاصة التي تخص أصحاب الشهادت العليا.
 9. إقرار آلية الانطلاق ب05 م.د للتمويل الذاتي لباعثي المشاريع الخاصة بالشباب
 10. الحفاظ على أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية
 11. إقرار إجراءات مختلفة ومتنوعة تهدف إلى تحسين الخدمات في القطاع الصحي والتربوي
- مع ملاحظة تهتم غياب نفقات تخص زيادة الأجور في الوظيفة العمومية رغم إبرام اتفاق يخص زيادات الأجور في المؤسسات العمومية.



أ. حول الفرضية التي تخص نسبة النمو لسنة 2019:

هذا العطاء السخي المذكور أنفا ارتكز بالأساس على توقع تحقيق نسبة نمو بـ3.1% التي إذا تحققت فإنها ستمكن من توسع القاعدة الجبائية ومن ارتفاع حجم الضرائب بدون ارتفاع نسب الضرائب. وبالتالي يصبح تحقيق نسبة النمو المتوقعة يمثل هدفا هاما جدا حتى يتسنى انجاز العطاء السخي بدون إلحاق الأضرار بالتوازنات المالية واللجوء إلى التداين العمومي الذي أصبح مرتفعا ومكلفا.

واعتماد نسبة نمو بـ3.1% ارتكز على بؤادر تحسن القطاع السياحي والقطاع الفلاحي وعلى استمرار نسق النمو العالمي في المستوى الذي وقع تسجيله سنة 2018. ذلك أن سنة 2018 اتسمت بانتعاشة القطاع السياحي الذي سجل ارتفاع عدد الوافدين الذي تجاوز 6 ملايين سائح وتطور المداخل السياحية بنسبة 24.4% بالأورو و 39.5% بالدينار التونسي. لكن هذا القطاع يبقى هش نتيجة مشاكله الهيكلية المتنوعة التي لم تحظ إلى حد الآن بمشروع إصلاح شامل ومتكامل. بل اكتفت إلى حد الآن التدخلات باعتماد إجراءات تقليدية تتمثل في مزيد تقديم الإعفاءات الجبائية والدعم المالي. كما أن هشاشة هذا القطاع تتمثل في غياب التضامن والتكافل بين مختلف الفاعلين فيه وركونهم إلى اعتماد سياسات إغراق Dumping تحت ضغط وكالات الأسفار الأجنبية وعلى حساب التنوع والترفيه من جودة خدماتهم. كما أن هذا القطاع يتأثر بصفة آلية وشديدة بالوضع الأمني الذي أصبحت تشوبه الضبابية وعدم الاستقرار نظرا لما تعرفه المؤسسات الأمنية من تجاذبات سياسية وما يحوم حولها من شكوك تخص وجود غرفة سوداء بوزارة الداخلية وجهاز أمني تابع لحزب سياسي وتعيينات لا تراعي الكفاءة ومتغيرة حسب تغير التحالفات السياسية الخ...

إلى جانب السياحة اتسم الموسم الفلاحي 2017/2018 بارتفاع الإنتاج والتصدير لعدد المنتجات الفلاحية على رأسها زيت الزيتون والتمور حيث بلغت عائدات التصدير لزيت الزيتون للموسم الفلاحي 2017/2018 قيمة 2.146 مليار دينار بحجم تصدير بلغ 215 ألف طن مقابل تصدير إجمالي السنة الماضية لم يتجاوز 81.5 ألف طن بقيمة 791 مليون دينار. لكن هذه النتائج ستشهد تراجعها هاما سنة 2019. ذلك أن تقديرات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تشير بأن إنتاج زيت الزيتون لموسم 2018/2019 سيتراوح بين 130 ألف طن و140 ألف طن مقارنة بإنتاج 325 ألف طن من الزيت خلال موسم 2017/2018 و100 ألف طن خلال موسم 2016/2017. هذا التذبذب السنوي في الإنتاج الفلاحي المرتبط بعوامل طبيعية من شأنه أن يؤثر بصفة مباشرة على نسق النمو.

إلى جانب التراجع الهام المرتقب لإنتاج زيت الزيتون الذي سوف لن يتجاوز نصف معدل الموسم المنقضي مما سينتج عنه كذلك تراجع الكميات المصدرة، يجب الإشارة إلى إنتاج التمور الذي سيشهد من جهته تراجعاً ولو بأقل حدة حيث سيكون في حدود 6% وسيبلغ 290 ألف طن حسب تقديرات وزارة الفلاحة.



في ما يخص صابة الحبوب فقد بلغت الحصيدلة النهائية لهذا القطاع 14.1 مليون قنطار لموسم 2017/2018 مع تسجيل مناطق متضررة من نقص أو انحباس الأمطار على مساحة 520 ألف هكتار حسب وزارة الفلاحة. علما وأن تونس تشكو عجزا هيكليا في قطاع الحبوب حيث تبلغ الحاجيات الجمالية للبلاد حوالي 30 مليون قنطار. وحسب اتحاد الفلاحين من المتوقع أن تتراجع صابة الحبوب أثناء موسم 2019 نظرا لعدم توفر البذور الممتازة بالكميات الكافية الشيء الذي أثر سلبا على نسق زراعة المساحات المرعبة. علما أن البذور المستعملة (غير الممتازة) تتميز بضعف مردوديتها التي لا تتعدى 22 قنطار للهكتار مقابل معدل 40 قنطار للهكتار بالنسبة للبذور الممتازة. ويشير إتحاد الفلاحين أن كميات البذور الممتازة المنتجة من قبل الدولة والمتمتعة بالدعم لا تتجاوز 15% من الاحتياجات وهو ما ينتج عنه اللجوء إلى التوريد لتغطية حاجيات البلاد ومزيد تعميق العجز التجاري والتبعية الغذائية.

بجانب التراجع المرتقب سنة 2019 لأداء القطاعات التي كانت دافعة للنمو سنة 2018، سنسجل كذلك تباطؤ نمو الطلب الداخلي نتيجة المنحى التقشفي للميزانية وتواصل الضغوطات التضخمية وما ينجر عنها من تقلص المقدرة الشرائية والاستهلاك الخاص من جهة وللنسبة المتدنية للاستثمار العام والخاص على السواء من جهة أخرى.

علما أن قرار تجميد الأجور والانتدابات في الوظيفة العمومية طبقا لشروط صندوق النقد الدولي ولتعهدات السلط التونسية وذلك بالتوازي مع استمرار الضغوط التضخمية سينتج عنه حتما عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية خاصة في سنة انتخابية ستشهد بالضرورة تصاعد المزايدات والتجاذبات السياسية في ظل الصراعات القائمة حول الغرفة السوداء والجهاز السري ومشروع المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة ... الخ

علما وأن هناك أسباب متعددة ستمثل استمرار الضغوطات التضخمية وارتفاع الأسعار منها بالأساس تواصل تراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية والانعكاسات المرتقبة لتعديل سعر البنزين والكهرباء والغاز الخ.

والجدير بالذكر أن التضخم الضمني، أي التضخم بدون احتساب الطاقة والأغذية بلغ 7.9% خلال شهر سبتمبر كما شهدت أسعار المواد الحرة ارتفاعا بلغ 8.2% في شهر أكتوبر بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4.8% بالنسبة للمواد المؤطرة مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة قد ارتفعت إلى 7% مقابل 2.2% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة التي ستشهد ارتفاعا هاما في حالة التخلي عن الدعم طبقا للبرنامج المطروح والرامي إلى تخصيص الدعم لمن يستحقه. كل هذه العوامل التي تخص تجميد الانتدابات والأجور في الوظيفة العمومية واستمرار الضغوطات التضخمية وضعف حجم الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص المحلي والأجنبي إلى جانب تدهور جل الخدمات الاجتماعية سيؤدي إلى تراجع المقدرة الشرائية والطلب الداخلي وسيؤثر سلبا على نسق النمو. كما أن تنامي الصراعات السياسية على أبواب السنة الانتخابية سيؤدي حتما إلى تغذية التوترات الاجتماعية وارتفاع نسق التحركات الاجتماعية في ظل تفوق الطبقة



الوسطى (التي تمثل عنصرا أساسيا للاستقرار الاجتماعي والسياسي) وارتفاع التداين العائلي.

وهذا التباطؤ في نمو الطلب الداخلي سيتزامن مع تباطؤ متوقع في النمو العالمي عموما وفي المنطقة الأوروبية التي تمثل أكبر شريك اقتصادي لتونس بالخصوص (أنظر الجدول 3: حول آفاق النمو العالمي) مما سيحد من قدرة التصدير على دفع النمو وتعويض التباطؤ الحاصل في مستوى الطلب الداخلي.

جدول 3: آفاق النمو الحالي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2.9	3	3.1	3.1	2.4	2.8	النمو العالمي
1.7	2	2.2	2.3	1.7	2.3	النمو بالبلدان المصنعة
2	2.5	2.7	2.3	1.5	2.9	النمو بالولايات المتحدة
1.5	1.7	2.1	2.4	1.8	2.1	النمو بالمنطقة الأوروبية
0.5	0.8	1	1.7	1	1.4	النمو باليابان
4.7	4.7	4.5	4.3	3.7	3.7	النمو بالبلدان الصاعدة والنامية

المصدر: البنك العالمي، جوان 2018 - نيويورك

علما وان القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي ما فتئت تتراجع في سوق بلدان الاتحاد الأوروبي منذ بداية القرن الحالي وبالمقارنة مع أهم البلدان المنافسة (انظر جدول 4).



جدول 4: تطور مقارن لمكانة تونس في سوق بلدان الاتحاد الأوروبي

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
الصين	20.18	20.14	20.28	17.87	16.60	16.24	17.06	18.54	17.41	15.71	16.12	14.31	13.6	12.58	11.4	
تركيا	3.76	3.90	3.56	3.21	3.00	2.71	2.82	2.81	2.95	2.92	3.27	3.06	3.06	3.2	2.93	
الهند	2.38	2.30	2.28	2.20	2.18	2.09	2.31	2.19	2.06	1.87	1.84	1.65	1.61	1.6	1.51	
بنغلاديش	0.91	0.96	0.88	0.73	0.65	0.55	0.52	0.46	0.47	0.35	0.35	0.39	0.35	0.42	0.39	
المغرب	0.81	0.81	0.72	0.65	0.60	0.52	0.51	0.51	0.53	0.54	0.56	0.53	0.77	0.64	0.68	
تونس	0.51	0.54	0.55	0.55	0.55	0.53	0.57	0.62	0.65	0.60	0.62	0.56	0.58	0.66	0.67	
مصر	0.44	0.39	0.42	0.51	0.47	0.47	0.56	0.47	0.50	0.52	0.49	0.56	0.44	0.41	0.38	

المصدر: أرقام الإدارة العامة للمفوضية الأوروبية وإحصائيات البنك المركزي التونسي



بجانب تراجع القدرة التنافسية الناتج بالأساس عن تراجع نمو الإنتاجية وارتفاع تكلفة كل عناصر الإنتاج نتيجة انهيار قيمة الدينار بالأساس والتعكّر المتصاعد لمناخ الأعمال تجدر الإشارة إلى تراجع مكانة ترتيب تونس وخروجها من قائمة العشرة بلدان الإفريقية الأولى الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية. وهذا الترتيب يقوم به بنك جنوب إفريقيا باعتماد مؤشرات تخص الناتج المحلي الخام القائم على القدرة الشرائية والتوقعات في مجال النمو ووضع مناخ الأعمال في كل بلد إفريقي. وفي الترتيب قبل الأخير كانت تونس تحتل المرتبة التاسعة بعد مصر وإفريقيا الجنوبية والمغرب وأثيوبيا وكينيا الخ... وفي ترتيب 2019 خرجت تونس من هذه القائمة نتيجة تعطل الإصلاحات الهيكلية واستمرار التوترات السياسية. علماً وأن تراجع جاذبية تونس وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية تمثل ظاهرة متفارقة منذ سنوات حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج تمثل في المعدل 4.2% أثناء الفترة 2000 – 2009 وتراجعت إلى مستوى 3.4% سنة 2010 لتصل تدريجياً إلى مستوى 2.3% سنة 2017. ورغم ارتفاع هذه الاستثمارات بـ 14.6% أثناء التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2017 إلا أن هذا الارتفاع لم يتجاوز 7.2% باعتماد الدولار وسجل تراجعاً بـ 0.2% بالأورو. كما أن أكثر من 43% من هذه الاستثمارات كانت موجهة لقطاع الطاقة يليها قطاع الصناعات المستعملة أكثرها ليد عاملة قليلة الكفاءة مع تراجع حاد للاستثمار في القطاع الفلاحي. هذا التوزيع القطاعي من شأنه أن يساهم في تثبيت الاقتصاد التونسي في تقسيم دولي للعمل تقليدي قائم بالأساس على استغلال الامتيازات التفاضلية القارة. عموماً قد نتج عن تراجع قدرة تونس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية تقلص نسبة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الخام ومن جملة الاستثمارات الوطنية. كما تراجعت نسبة رصيد (stock) الاستثمارات المباشرة الأجنبية من الناتج المحلي الخام من 80.4% سنة 2015 إلى 70% سنة 2016 وحوالي 72% سنة 2017. علماً أن حجم رصيد الاستثمارات المباشرة الأجنبية قد وصل إلى 28725 مليون دولار أمريكي سنة 2017 مقابل 31772 مليون دولار سنة 2015⁴.

أخيراً تجب الإشارة إلى أن الحسابات الوطنية للثلاثي الثالث لسنة 2018 قد سجلت تباطؤاً لنسبة النمو لتستقر في حدود 0.5% بحساب التغيرات الثلاثية بعد أن كانت في حدود 0.6% خلال الثلاثي الثاني وذلك نتيجة تراجع النسق التصاعدي للصناعات الغذائية وتواصل تراجع قطاع المناجم.

وهذا التباطؤ في نسبة النمو انعكس على نسبة البطالة التي ارتفعت إلى 15.5% بعد أن كانت قد سجلت في الثلاثي الثاني نسبة 15.4% مع تفاوت بين نسبة بطالة الإناث التي بلغت 22.8% وبطالة الذكور البالغة 12.5%.



وبالرجوع إلى كل ما ورد سابقا يبقى تحقيق نسبة نمو بـ 3.1% بالأسعار القارة سنة 2019 صعب المنال والأرجح أن هذه النسبة ستكون قريبة من النسبة المتوقعة لسنة 2018 أي حوالي 2.7% أو 2.8%.

ب. حول الفرضية التي تخص سعر برميل النفط:

إن الفرضية المعتمدة والبالغة 75 دولار لبرميل النفط ستكون أقرب للواقع المرتقب ويمكن أن تتجاوزه لعدد الأسباب:

في ما يخص الطلب:

- تراجع نسبة النمو في العالم ولو بنسق بطيء إجمالاً إلا أن هذا التراجع للنسق سيكون بأكثر حدة في البلدان المصنعة كما يشير إلى ذلك جدول 3. هذا التراجع سينتج عنه الحد من نمو الطلب على النفط
- الزيادة في مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة سينتج عنه كذلك تراجع نسق الطلب
- الاتجاه نحو تقلص الطلب في إطار التشريعات التي تخص حماية البيئة والإقبال المتزايد على السيارات المستعملة للطاقة الكهربائية. هذا العنصر سيكون مؤثراً بأكثر قوة في المدى المتوسط والبعيد خاصة أن ألمانيا والهند تطمحان إلى تعميم استعمال السيارات الكهربائية في أجل أقصاه 2030.

في ما يخص العرض:

- منذ شهر جوان قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) بالاتفاق مع البلدان المنتجة للنفط بدون أن تكون عضوة في المنظمة الزيادة في إنتاج النفط بمليون برميل في اليوم.
- المنحى التصاعدي لإنتاج غاز الشيست schiste في الولايات المتحدة
- هشاشة وضع السلط السعودية بعد ارتكابها الجريمة الوحشية ضد الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية العربية السعودية بأسطنبول. هذه الهشاشة سيعرضها لأكثر ابتزاز عبر مطالباتها بالترفع في إنتاج النفط قصد تعويض النقص الذي سيحصل عند التطبيق الكلي للعقوبات على إيران من طرف الولايات المتحدة.
- من المتوقع أن يصدر عن اجتماع بلدان OPEP وشركائها يوم 05



ديسمبر في فيينا إجراءات تحد من العرض على ضوء تجاوز العرض العالمي للنفط مستوى الطلب العالمي.

وبالتالي رغم تذبذب سعر برميل النفط في المدة الأخيرة فمن المرجح أن لا يتجاوز هذا السعر معدل يفوق 75 دولار للبرميل على أقصى تقدير ومن الممكن أن يكون قريب أو أقل من 70 دولار. وهذه الفرضية تمثل أكثر واقعية في ظل التراجع المرتقب لنسق النمو العالمي والإجراءات الحمائية المتعددة والرجوع بقوة للمضاربة في الأسواق المالية العالمية التي تنبؤ ببروز أزمات جديدة قد تكون أكثر وقعا من الأزمات الفارطة. علما أن قرب الفرضية في مشروع 2019 من السعر المتوقع في مجال سعر برميل النفط يعتبر مسألة مهمة نظرا أن الزيادة بدولار في سعر برميل النفط تؤدي في تونس إلى زيادة في نفقات الدعم تصل إلى 121 مليون دينار. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الزيادة بـ10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ30 مليون دينار في نفقات الدعم فان أهمية مصداقية الفرضية وضرورة قربها من الواقع المرتقب تصبح جلية.

مواصلة غياب فرضية تخص سعر الصرف:

للمرة الثانية لا يقع ضبط فرضية تخص معدل سعر الصرف المتوقع لسنة 2019. وقد لاحظنا ذلك في قراءتنا لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 وقدمنا تعاليق في هذا المجال⁵ لا فائدة من إعادة ذكرها رغم أنها تبقى مهمة خاصة أن التوقعات التي أوردناها تأكدت من خلال النتائج المسجلة أثناء 2018 ومن أهمها:

- أن اعتماد التقليل من قيمة الدينار يمثل إجراء خاطئ لا يمكن من التقليل من عجز الميزان التجاري كما يدعي صندوق النقد الدولي. ذلك أنه رغم انهيار الدينار بشكل خطير منذ أفريل 2017 بمعدل شهري يقدر بـ2% فان العجز التجاري مستمر في الارتفاع حيث بلغ 15.6 مليار دينار أثناء كامل سنة 2017 مسجلا آنذاك رقما قياسيا. كما بلغ هذا العجز 14.2 مليار أثناء التسعة أشهر الأولى لسنة 2018 و16 مليار أثناء العشرة أشهر الأولى مع توقعات شبه مؤكدة أن يبلغ هذا العجز قرابة 20 مليار دينار مع نهاية سنة 2018

- كل النتائج آنفة الذكر تدل كذلك على ضعف مردود الإجراءات التي وقع اعتمادها في ميدان التجارة الخارجية والخاصة بالرفع في المعاليم الجمركية لبعض السلع والتضييق على الواردات التي تخص 220 منتج والضغط على الاستهلاك الخ... هذه الإجراءات التقليدية والمنقوصة والمحتمشة لا تتناسب مع انهيار الوضع

5 أنظر «مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018: كالعادة دفعة أولى على الحساب في انتظار التكميلي» نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - نوفمبر 2017



الاقتصادي الذي يتطلب إجراءات استثنائية واسعة وعميقة كنا قد تقدمنا بعدد المقترحات في ما يخصها في عديد النشريات السابقة.

- كما أن سياسات سعر الصرف المنتهجة من طرف البنك المركزي بتعليمات من صندوق النقد الدولي علاوة على أنها لم تمكن من الحد من تفاقم العجز التجاري فحسب بل كذلك ساهمت بقسط كبير في ارتفاع الأسعار واستمرار الضغوطات التضخمية.

- كما أثبتت النتائج المسجلة أن ما يسمى باستقلالية البنك المركزي أدى إلى تفاقم مصادرة القرار الوطني والى خلق أوضاع من عدم التكامل والتجانس بين السياسات النقدية والسياسات العمومية الواردة في الميزانية العمومية: السياسة النقدية تحد من تمويل الاقتصاد عبر ارتفاع الفائدة وتكاليف الاستثمار وشروطه في الوقت الذي يعلن مشروع الميزانية على حث الاستثمار الخاص والبحث عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي. من جهة أخرى مشروع الميزانية يؤكد على حرصه على الحد من النفقات العمومية في الوقت الذي يمتنع البنك المركزي على تمويل الخزينة العمومية بصفة مباشرة ويجعل التمويل يمر عبر البنوك بتكاليف مرتفعة تثقل كاهل الميزانية العمومية الخ... من التضارب بين الأهداف.

- إن التجربة أثبتت أن سياسة تعويم الدينار في ظل ضعف نسبة النمو واستمرار الضغوطات التضخمية وضعف إنتاجية كل عوامل الإنتاج سيقود حتما إلى استمرار وتواصل انهيار الدينار ومعه كل التوازنات الكلية المالية. وفي هذا الوضع أصبح من المتأكد ضرورة اللجوء إلى تثبيت مؤقت لسعر الدينار مقابل الأورو والعمل على مقاومة سوق الصرف السوداء الموازية والمكشوفة على قارعة الطريق والعمل على الحد من توريد عديد السلع الكمالية وتشديد المراقبة على التجارة الموازية.

ذلك أن استمرار معدلات التضخم في مستوى مرتفع مع استمرار فوارق التضخم والإنتاجية مع البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى المنافسة وعدم التثبيت المؤقت لسعر الصرف سيجعل الفاعلين الاقتصاديين يتنبؤون ويتوقعون استمرار تراجع قيمة الدينار الشيء الذي سيساهم في تغذية الاحتكار وفي مواصلة ارتفاع العجز التجاري وتغذية المنحى التراجعي لقيمة الدينار خاصة وأن صندوق النقد الدولي مستمر في مطالبة المرونة وتعويم الدينار وعدم تدخل البنك المركزي للدفاع عن الدينار رغم أنه يعتبر في المدة الأخيرة أن الدينار اقترب من سعره الحقيقي لكن دون الإعلان عن مستوى هذا السعر الحقيقي مما يساهم



ح. حول فرضية نمو الواردات:

إن هذه الفرضية التي تخص تطور واردات السلع بنسبة لا تفوق 8.1% مقابل 13.2% محينة لسنة 2018 تعتبر غير قابلة للتحقيق في ظل عدم تثبيت سعر صرف الدينار واستمرار التوقعات حول مواصلة تراجع قيمته من طرف الفاعلين الاقتصاديين مما سيؤدي إلى تفاقم الممارسات الاحتكارية خاصة في ظل ضعف احتياطي العملة الأجنبية وتغول القطاع غير المنظم وبالخصوص توسع مجال وحجم التجارة الموازية وفي غياب إجراءات استثنائية تمنع أو تقلص بصفة هامة توريد عديد السلع خاصة منها الكمالية التي تضر بالدورة الاقتصادية.

وهنا يجب التساؤل عن الأسباب التي جعلت السلط التونسية تتهاون في معالجة إحدى أكبر الإشكاليات الاقتصادية المتسببة بصفة رئيسية في مختلف الإشكاليات الأخرى خاصة منها انهيار قيمة الدينار وحجم الاحتياطي من العملة الصعبة وارتفاع حجم المديونية والضعف التضمخية. وهذا التساؤل يطرح بأكثر حدة عندما نلاحظ أن البلدان الأخرى المصنعة منها أو النامية لا تتردد لحظة عن الدفاع على مصالحها بكل الأشكال عندما يتنامى عجز ميزانها التجاري مع شركائها الاقتصاديين. وآخر الأمثلة في هذا المجال يخص الإجراءات الحمائية المتعددة التي أخذها رئيس الولايات المتحدة ضد الصين والاتحاد الأوروبي وشريكه الكندي في منطقة التبادل الحر ALENA الخ... وهذه الإجراءات الحمائية الصادرة عن أكبر وأقوى اقتصادات العالم الحر والمدافع بشراسة عن اقتصاد السوق يقع اللجوء إليها كذلك من طرف البلدان النامية التي هي بحاجة أكبر لحماية صناعاتها الناشئة ونسيجها الاقتصادي الهش من الهيمنة الخارجية ومن استعمال سياسات الإغراق لاكتساح أسواقها الداخلية. ولنا في المملكة المغربية آخر مثال عن ذلك، حيث لجأ هذا البلد إلى فرض رسوم جمركية على توريد الكراس المدرسي التونسي لمدة خمسة سنوات بعد تقدم عدد من أصحاب الشركات المغربية الناشطة في إنتاج الكراس بشكاية في مارس 2017 ضد الشركات التونسية واتهامها بممارسة سياسات إغراق تعتمد بيع المنتج في الأسواق الخارجية بسعر أقل من سعر بيعها المحلي أو أقل من تكاليف إنتاجها.

وقد فرضت السلط المغربية في مرحلة أولى (مارس 2018) إجراء حمائي لمكافحة الإغراق من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة تراوحت بين 33% و 51%. وأخيرا وبعد التحقيق والاتصالات مع السلط التونسية، اتخذت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المغربية قرارها النهائي مع التخفيض في الرسوم الجمركية إلى 27% لمدة خمس سنوات. وقد اتخذت المغرب هذا الإجراء قصد حماية مؤسساتها ورغم أن السلط التونسية تعتبر أن عناصر الإغراق الضرورية لم يقع إثباتها من طرف الجانب المغربي في نتائج التحقيق.



والجدير بالملاحظة أن المغرب لا تتوانى في اتخاذ إجراءات حمائية لحماية أنشطتها الاقتصادية فقد لجأت المغرب سابقا سنة 2014 بفرض رسوم جمركية على واردات الصلب التركي قامت على إثرها تركيا برفع شكوى لدى منظمة التجارة العالمية التي اکتفت باقتراح إلغاء الإجراءات دون مطالبة المغرب بإلغاء التدابير فورا كما طالبت بذلك تركيا. مما يدل بان منظمة التجارة العالمية لم تستجب لطلب تركيا بدعوة المغرب إلى إلغاء تلك الرسوم فورا وفي نفس الوقت لم توافق المغرب على إجرائها الوقائي ضد تركيا.

كما أقرت المغرب كذلك في الأشهر الأخيرة رسوما حمائية على واردات النسيج من تركيا في الوقت الذي تجمعها مع هذا البلد اتفاقية تبادل حر. وهذا الإجراء جاء كالعادة بعد شكاية قدمها صناعيون محليون تفيد بتضررهم من منافسة قائمة على اعتماد سياسة إغراق.

مثل هذه التجارب القريبة منا والتي تخص بلدانا لنا معها علاقات تنافسية واتفاقيات تبادل حر ومنتافس معها حول نفس الأسواق الكبرى مثل الأسواق الأوروبية، يجب أن نأخذها بعين الاعتبار وان نستخلص منها الدروس والعبر التالية:

- أن اختيار اقتصاد السوق وإمضاء اتفاقيات تبادل حر لا يمنع من الدفاع عن المصالح الوطنية بل يحتمها قصد بناء نسيج اقتصادي صلب ومتنوع يمكن من رفع تحديات المنطق التنافسي الذي يفترض أن يقوم عليه اقتصاد السوق خاصة وأن الاتفاقيات العالمية ضمن منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تخص التبادل الحر سواء كانت ثنائية أو جهوية تتضمن فصولا تسمح باللجوء إلى اعتماد إجراءات حمائية مؤقتة كلما تفاقم العجز التجاري الكلي أو العجز بين بلد وآخر خاصة عندما يكون ذلك نتيجة ممارسة الإغراق التجاري أو الغش أو عدم احترام مقاييس صحية وبيئية الخ...

- إن اختيار اقتصاد السوق يفترض أكثر تفاعل وتناغم وتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين والسلط الإدارية والسياسية القائمة قصد الدفاع عن المصلحة العامة وتحقيق الأهداف التنموية الإستراتيجية.

وهذا يتطلب وجود أهداف تنموية إستراتيجية واضحة وتوزيع أدوار بين المتدخلين مع اعتماد التشاور والتنسيق والتكامل. بدون ذلك يصبح هناك تشابك وتداخل بين الاقتصادي والسياسي قائم على المصالح الفردية والفئوية والحزبية في إطار تقاسم المواقع والغنيمة.

- إن اقتصاد السوق القائم على التنافس لا ينفى الصراع خاصة عندما تكون العلاقات الاقتصادية والسياسية غير متوازنة ومختلة وعندما



يكون التنافس غير شريف وغير محترم لمصالح الطرف المقابل في عديد الحالات وعندما يسود كما هو الحال منطبق الاحتكار والغش واللهث وراء الربح السريع بكل الوسائل. وقد أثبتت عديد التجارب أن الصراع مفتوح ونتائجه غير معلومة مسبقا وغير سلبية في كل الحالات. كما أثبتت التجارب ضرورة إرساء مؤسسات ومصالح إدارية كفأة وقادرة على إدارة الصراع ومتابعة الملفات من الناحية القانونية والتجارية في إطار ديبلوماسية اقتصادية نشيطة تتمتع بالمصداقية والجدية.

- إن الانفتاح الاقتصادي والعلاقات الدولية تتطلب عدم الخلط بين السياسي والاقتصادي وبين الذاتي والموضوعي. حيث بالإمكان إقامة علاقات سياسية متميزة بدون أن يكون ذلك على حساب المصالح الاقتصادية. كما أن العلاقات المتميزة في المجال السياسي لا يمكن أن تنفي الدفاع عن المصالح الوطنية وإلا تحولت إلى علاقات تبعية مهددة بعدم الاستقرار وعدم الدوام. ذلك أنه في ميدان العلاقات الدولية أثبت التاريخ أن المصالح تمر قبل الأصدقاء وسبق أن صرح الجنرال ديغول رئيس جمهورية فرنسا سابقا بأن «فرنسا ليس لها أصدقاء بل لها مصالح».

بالرجوع إلى طرق وآليات إدارة الشأن الاقتصادي من طرف السلط التونسية ومقارنة مع بعض التجارب الأخرى يتضح أن الشأن الاقتصادي يقع التعامل معه بكثير من السذاجة والخلط بين السياسي والاقتصادي مع انعدام البعد التنموي وعدم وضوح الاختبارات الإستراتيجية وهيمنة الارتجال وعدم الجدية في التعامل مع المسألة الاقتصادية. واستمرار هذا الوضع من شأنه أن يجعل مستقبل النمو مرتبطا بالأساس بالعوامل المناخية (الفلاحة) والخارجية (السياحة، التصدير، الاستثمارات الخارجية المباشرة وإمكانيات الاقتراض من الأسواق العالمية).



II الإجراءات التي تخص توازنات الميزانية العمومية:

يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2019 ب 40861 مليون دينار أي بزيادة 8.5% مقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018. ويحصل الجدول 5 تقديرات موارد الميزانية وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

جدول 5: تطور الموارد العمومية

بحساب م.د

2019	2018		2017	
مشروع قانون المالية	تحيين	قانون المالية	نتائج	
30719	27966	26415	23891.4	الموارد الذاتية
9.8%	17.1%	9.5%	12.5%	
10142	9700	9536	10400.1	موارد الاقتراض
40861	37666	35951	34291.5	مجموع الموارد
8.5%	9.8%	4.3%	17%	

المصدر: تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 - تونس في 12 أكتوبر 2018

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق بأن الموارد الذاتية ستمثل 75.2% سنة 2019 مقابل 74.4% محتملة سنة 2018 و69.7% مسجلة سنة 2017. وهذا التحسن كان نتيجة ارتفاع نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي حصلت في إطار اعتماد سياسات ذات منحى تقشفي بعد أن كانت السياسات قبل 2017 تتسم بمنحى توسعي في إطار البحث منذ 2011 على تحقيق الانتعاش الاقتصادي. كما تزامن هذا التحسن مع ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الخام من 1.9% سنة 2017 إلى 2.6% محتملة سنة 2018. وفي المقابل قد تراجعت نسبة الاقتراض الداخلي والخارجي من 30.3% مسجلة سنة 2017 إلى 25.7% محتملة سنة 2018 و24.8% متوقعة سنة 2019.

أ. حول الموارد وتوزيع الأعباء

أ - 1. الموارد الذاتية:

تتكون الموارد الذاتية من موارد جبائية وموارد غير جبائية علما أن الموارد الذاتية من المتوقع أن تشهد نسق نمو ب 9.8% سنة 2019 نتيجة ارتفاع المداخل الجبائية بنسبة 10.7% وارتفاع المداخل غير الجبائية بنسبة 4.1%.



جدول 6: تطور عبئ الاداءات المباشرة حسب المصدر

نسبة النمو	2019	2018	2017	
من 2018 الى 2019	نتائج متوقعة	معطيات محينة	نتائج مسجلة	
16.1%	7003	6031	6204.8	1. الضريبة على الدخل
22.2%	4400	3601	4028.9	- المرتبات والأجور
7.1%	2603	2430	2175.8	- موارد أخرى
3.3%	3044	2946	2355.3	2. الضريبة على الشركات
5.8%	1100	1040	585.9	- الشركات البترولية
2%	1944	1906	1769.4	- الشركات غير البترولية
11.9%	10047	8977	8560	جملة الاداءات المباشرة

المصدر: حسابات قائمة على معطيات مشروع ميزانية 2019

نلاحظ من خلال الجدول 6 أنه رغم غياب زيادة متوقعة مبرمجة لأجور العاملين في الوظيفة العمومية فان الضريبة على الدخل ستشهد ارتفاعا ب 16.1% أثناء سنة 2019 مقابل ارتفاع ب 3.3% فقط للضريبة على الشركات. كما نلاحظ بالخصوص أن الضريبة على المرتبات والأجور سترتفع بنسبة 22.2% رغم عدم الزيادة في الأجور وبعد التخلي المبرمج على ما يسمى بالاعتماد الجبائي الذي وقع العمل به عوض الزيادة في الأجور سنة 2018. علما أن الضريبة على الدخل التي يتحملها بالأساس الأجراء تمثل حوالي 70% من جملة الاداءات المباشرة كما تمثل الاداءات المباشرة على المرتبات والأجور ما لا يقل عن 44% من جملة الاداءات المباشرة. مع الملاحظة أن الأجراء يتحملون كذلك قسما آخر من أعباء الموارد الأخرى المكونة للضريبة على الدخل.

في المقابل نلاحظ أن الضريبة على الشركات سترتفع ب 3.3% وهذا الارتفاع سيتحمله بالأساس بنسبة 5.8% الشركات البترولية. أما الشركات غير البترولية التي ارتفع عددها إلى 740054 مؤسسة حسب التعداد الوطني للمؤسسات لسنة 2016 ستسجل ارتفاعا على أدائها المباشرة بنسبة لا تتجاوز 2% سنة 2019. علما أن الاداءات المباشرة التي تتحملها الشركات غير البترولية لن تتجاوز نسبتها من جملة الاداءات المباشرة مستوى 19.3% متوقعة سنة 2019 مقابل 21.2% محينة سنة 2018 وهذا يدل على أن مساهمة الأجراء في الاداءات المباشرة ستعرف ارتفاعا من 40% محينة سنة 2018 إلى 44% سنة 2019 مقابل تراجع مساهمة الشركات غير البترولية من 21.2% سنة 2018 إلى 19.3% متوقعة سنة 2019.

أما بالنسبة للآداءات غير المباشرة التي سترتفع بنسبة 9,9% فهي لا تساهم في تحسين مستوى العدالة الجبائية لأنها يقع تحملها من طرف المستهلك و يكون وقعها و حملها



أكبر بالنسبة للمستهلك صاحب المدخول الضعيف و بالتالي تزيد من تراجع العدالة الجبائية نظراً أن الاداءات غير المباشرة تطبق بنفس النسب على كل المستهلكين بقطع النظر عن الفوارق بين مداخلهم. هذه الاداءات غير المباشرة ستمثل سنة 2019 حوالي 63 % من جملة المداخل الجبائية مقابل 63,3 % محينة سنة 2018 و 59,6 % مسجلة سنة 2017. وهذا المنحى التصاعدي المواكب للمنحى التقشفي للميزانية يقابله بالطبع تراجع نسبة الاداءات المباشرة من جملة الموارد الجبائية حيث أنها سوف لا تتجاوز 37 % سنة 2019 مقابل 40,4 % سنة 2017. علماً أن الاداءات المباشرة عندما ترتفع نسبتها فأنها تساهم في تحسين مستوى العدالة الجبائية و بالتالي في تدعيم تطوير العدالة الاجتماعية.

و بالرجوع إلى الجدول 7, نلاحظ أن تطور الاداءات غير المباشرة سيكون بالأساس و في المقام الأول نتيجة تطور المعاليم الديوانية بنسبة 13,4% يليه الاداءات على القيمة المضافة بنسبة 11 % ومعلوم الاستهلاك بنسبة 10%. أما الاداءات و المعاليم المختلفة فإن نسبة تطورها ب-6,8 % ستكون أقل من نسبة تطور الاداءات غير المباشرة الجمالية.

جدول عدد 7 : تطور الاداءات غير المباشرة

2019		2018		2017		
نسبة النمو	القيمة المتوقعة	% نسبة النمو	القيمة محينة	نسبة النمو %	القيمة المسجلة	
13,4	1338	59,1	1180	16	741,9	المعاليم الديوانية
11	8303	22,8	7482	18,6	6092	الأداء على القيمة المضافة
10	3214	17,2	2921	14,7	2492,9	معلوم الاستهلاك
6,8	4178	18,5	3911	4	3299,7	اداءات و معاليم مختلفة
9,9	17033	22,7	15494	13,5	12626,4	الاداءات غير المباشرة

المصدر : مشروع الميزانية لسنة 2019

و الجدير بالملاحظة في هذا المجال أنه رغم تطور نسبة ارتفاع الاداءات غير المباشرة عموماً التي بلغت 22.7% و خاصة نسبة المعاليم الديوانية التي بلغت 59,1 % سنة 2018 نتيجة الإجراءات الحمائية التي وقع اعتمادها في قانون مالية 2018 فإن العجز التجاري



كما أشرنا إلى ذلك سابقاً لم يتراجع بل وصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة. و هذه النتائج تدل على أن الإجراءات الحمائية كانت غير كافية وغير ناجعة نظراً للممارسات الاحتكارية التي تواصلت نتيجة مراهنات المحتكرين على استمرار تراجع قيمة الدينار. و هذه المراهنة و التنبؤ (Anticipation) من شأنه أن يساهم في تواصل ارتفاع عجز الميزان التجاري و في استمرار انهيار قيمة الدينار. وهنا تبرز أهمية تثبيت سعر الدينار لكسر هذه الحلقة المفرغة. إلا أن لا وزارة التجارة ولا المالية أقرت تدعيم الإجراءات الحمائية عبر إجراءات جديدة توسع من قائمة السلع المعنية بالإجراءات و ترفع من الاداءات و لا البنك المركزي أعلن حتى على نية الاتجاه نحو تثبيت سعر الدينار بل بالعكس أعلن على تشبته بسياسة تعويم الدينار طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي. و هذا التعويم الناتج عن سياسة الإغراق سيقود بلا شك إلى إغراق البلاد و العباد بدون استثناء إلا من قاموا بتحويل ثروتهم إلى الخارج و يواصلون الإقامة في هذا البلد لمواصلة ابتزازه لا غير.

أ – 2.1. المداخل غير الجبائية

تقدر المداخل غير الجبائية لسنة 2019 ب3639م د مقابل 3495 م د مرتقبة بعنوان 2018. والملاحظ في هذا المجال أن مداخل المصادرة عرفت قفزة هامة بين سنة 2017 حيث لم تتجاوز 186,9 م د مسجلة و2018 حيث ستبلغ 500 م.د. إلا أن سنة 2019 ستشهد تراجعاً في حدود 390 م.د متوقعة. علماً أن هذا الملف تشوبه عدة شكوك وهو محل اتهامات عديدة تستوجب بحث لجنة تحقيق في شأنه و تحديد علاقة قانون المصالحة بهذا الملف. الملاحظة الثانية تخص سداجة التوقعات في مجال الهبات الخارجية التي تمثل إحدى مكونات المداخل غير الجبائية. هذه السداجة تبرز من خلال الفارق الكبير بين ما توقعه قانون مالية سنة 2018 الذي راهن على جمع هبات خارجية بقيمة 365 م د لم يصل منها إلا 2,3 م د فقط حتى موفى أوت 2018 و من المحتمل أن تبلغ هذه القيمة 100 م د آخر السنة حسب القيمة المحينة الواردة في مشروع الميزانية لسنة 2019. علماً أن هذا الأخير توقع أن لا تتجاوز الهبات الخارجية 150 م د و بالتالي كان أكثر واقعية.

الملاحظة الثالثة تخص مداخل عبور الغاز التي ستشهد تراجعاً من 580 م د محينة سنة 2018 إلى 515 م د متوقعة سنة 2019. و هذا التراجع سيكون نتيجة انخفاض كميات الغاز العابرة للبلاد التونسية الذي سيبلغ 16 مليار متر مكعب نتيجة انخفاض كميات قبل الطرف الإيطالي مع اعتماد سعر «برنت» في حدود 75 دولار للبرميل سنة 2019. و بالتالي تبقى هذه التوقعات رهينة تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية و المرجحة أن تكون دون السعر المعتمد البالغ 75 دولار.



ستشهد موارد الاقتراض ارتفاعاً بنسبة 4,5 % بين القيمة المحيئة سنة 2018 و القيمة المتوقعة سنة 2019 و ذلك بعد أن سجلت تراجعاً ب-6,7 % بين 2017 و 2018. و بما أن نسبة الارتفاع المرتقب هو أقل من نسبة ارتفاع مجمل موارد الميزانية الذي سيكون في حدود 8,5 % فمن المتوقع أن تراجع نسبة الاقتراض إلى حدود 24,8 % مقابل 25,7 % سنة 2018.

لكن و بالتوازي نلاحظ استمرار اللجوء إلى التداين الخارجي بنسب متصاعدة مقارنة مع اللجوء إلى التداين الداخلي. ذلك أن تطور هيكله الدين العمومي حسب المصدر تشير إلى أن نسبة الدين العمومي الخارجي ارتفعت من 68,9 % سنة 2017 إلى 70,6 % سنة 2018 و ستبلغ 71,7 % سنة 2019 مقابل تراجع نسبة الدين العمومي الداخلي من 31,1 % سنة 2017 إلى 28,3 % متوقعة سنة 2019.

و ارتفاع نسبة اللجوء إلى التداين الخارجي قد واكبه بالرجوع إلى تطور هيكله الدين الخارجي حسب العملات تنامي نسبة الأورو في هذه الهيكله حيث أنها ستبلغ 52,9 % سنة 2019 مقابل 47,4 % سنة 2017. و بالتوازي نلاحظ تراجع نسبة الدولار من 28,3 % سنة 2017 إلى 21,8 % متوقعة سنة 2019. و بالتالي سيكون حجم الدين العمومي الكلي بالدينار مرتبط بتطور سعر صرف الدينار و بهيكله الدين العمومي الخارجي حسب العملات. و في هذه الحالة و باعتبار أن سعر صرف الدينار سيواصل نفس الاتجاه إذ لم يقع تثبيته كما أشرنا إلى ذلك سابقاً فإن من المجدي البحث بكل الوسائل على الحد من نسبة التداين العمومي الخارجي و اللجوء أكثر إلى التداين الداخلي مع الحرص على الرجوع إلى التداين مباشرة لدى البنك المركزي بدون المرور عبر البنوك و تحمل نسب الفائدة المرتفعة. هذا التوجه أصبح ضروري نظراً لارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي.

إجمالاً يبشر مشروع 2019 بتحقيق تراجع نسبة المديونية العمومية من 71,6 % محينة سنة 2018 إلى 70,9 % متوقعة سنة 2019. و هذه البشري راهنت على تحقيق نسبة النمو المعلنة (3,1 %) كما اعتمدت عديد المتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم مثل تطور تكاليف التداين الخارجي و سعر صرف الدينار و احتياجات اللجوء إلى التداين إلخ ...

ب - حول النفقات و الإشكاليات القائمة

في إطار المنحى التقشفي الرامي إلى تقليص نسبة عجز ميزانية الدولة و مزيد التحكم في مستوى التداين العمومي و ذلك عبر الضغط على النفقات و مزيد إحكام التصرف في ميزانية الدولة. سيتم العمل بجملة من التدابير و اعتماد عديد الإجراءات سنة 2019 من أهمها :



- حصر الانتدابات الجديدة في حدود 4184 خطة أي بمعدل تعويض واحد لكل أربعة أعوان مغادرين. علماً أن سنة 2019 ستشهد مغادرة حوالي 11000 عوناً في إطار التقاعد العادي بالإضافة إلى المغادرات الإستثنائية لسنة 2018 في إطار برنامجي التقاعد المبكر (حوالي 5700) و المغادرة الطوعية (1700) ليلعب بذلك العدد الجملي للمغادرين حوالي 18400 عوناً.
- تغطية الحاجيات المتأكدة عبر إعادة انتشار الموارد البشرية المتوفرة أفقياً و عمودياً. و قد كنا تقدمنا بهذا المقترح سابقاً لكن في إطار إصلاح شامل للوظيفة العمومية و تدعيم اللامركزية و ليس كوسيلة لسد الشغورات و تغطية الحاجيات المتأكدة.
- إيقاف العمل نهائياً بالاعتماد الجبائي بعنوان الزيادات العامة و الخاصة في الأجور لسنتي 2017 و 2018 و إدراج الانعكاس المالي الجملي لهذه الزيادات ابتداء من سنة 2019.
- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية. والملاحظ أنه لم يقع ذكر الآليات التي ستعمل لتحقيق أحكام هذا التصرف. علماً أننا قمنا سابقاً باقتراح تحويل الامتيازات العينية (سيارة، وصول بنزين، صيانة، سائق في عديد الحالات ...) إلى امتيازات نقدية تأخذ صيغة منحة نقل مع تمكين الموظفين المعنيين لمن يرغب في ذلك من اقتناء السيارة الوظيفية مع توفير التسهيلات.
- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع و البرامج المتواصلة و المعطلة لاستكمالها و الانطلاق في إنجاز المشاريع الجديدة التي تم إقرارها.
- إلى جانب الإجراءات التقشفية المختلفة أقر مشروع ميزانية 2019 جملة من زيادة النفقات منها التي تخص الرفع من عدد العائلات المعوزة إلى 285000 عائلة و الزيادة في منحة هذه العائلات من 150 د إلى 180 د شهرياً. إقرار منحة الاندماج في الحياة الجامعية لفائدة الناجحين في البكالوريا المنتمين للعائلات محدودة الدخل (منحة سنوية ب500 دينار)، مضاعفة النفقات التي تخص البرنامج الجهوي للتنمية، الترفيع في حجم تدخلات الصندوق الوطني للشغل إلخ...



جدول عدد 8 : تطور النفقات

نسبة النمو %	تقديرات 2019	تحيين 2018	
6,1	25284	23832	نفقات التصرف
10.6	20934	18932	- نفقات التصرف دون الدعم
-11.2	4350	4900	- نفقات الدعم
4.4	6150	5893	نفقات التنمية
18.7	9307	7841	خدمة الدين العمومي
8.5	40741	37566	المجموع

المصدر : مشروع ميزانية 2019

بالرجوع إلى الجدول عدد 8 و إلى تفاصيله الواردة في مشروع ميزانية سنة 2019 نلاحظ إجمالاً أن أعلى نسبة نمو للنفقات ستخص خدمة الدين العمومي تليها نفقات التصرف و أخيراً نفقات التنمية التي أصبحت في مؤخرة اهتمامات السلطة القائمة نظراً لغياب البعد التنموي نتيجة تبني أوهام الفكر النيوليبرالي و الاستمرار في تقزيم الدور التنموي للدولة.

ب - 1. حول نفقات التصرف وإشكالية الأجور في الوظيفة العمومية:

ستمثل نفقات التصرف 62% من مجموع النفقات مقابل 15% لنفقات التنمية و 23% لنفقات تسديد الدين العمومي أصل وفائدة أثناء سنة 2019. وبذلك تحتل نفقات التصرف أكبر قسط من النفقات العمومية.

كما أن نفقات التصرف ستتوزع بنسبة 65.3% كنفقات التأجير سنة 2019 مقابل 62.2% سنة 2018. والارتفاع الذي سيحصل هو بالأساس نتيجة إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي الذي بلغ 1147 م.د الذي عوض زيادات أجور 2017 و 2018. إلى جانب ذلك تضاف النفقات الناتجة عن الانتدابات الجديدة المبرمجة لسنة 2019 (4184 خطة) وعن الانعكاس المالي للزيادات لفائدة الأمنيين والعسكريين وعن التدرج وترقيات 2019 وعن تعديل انتدابات وترقيات 2018 الخ... وبالتالي فإن هذا المشروع هو خال من الزيادات في الأجور.

وطبقاً لهذه التطورات سيكون حجم التأجير العمومي في مستوى 16515 م.د سنة 2019 أي ما يمثل 14.1% من الناتج المحلي الخام مقابل 14814 أو 14% من الناتج



المحلي الخام سنة 2018 باعتبار إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي.

ويجدر التذكير أن عدم إدراج زيادات أجور في الوظيفة العمومية هو نتيجة التزام السلط التونسية منذ ماي 2016 بالضغط على كتلة الأجور في الوظيفة العمومية والالتزام بالوصول لهذه الكتلة إلى مستوى 12% من الناتج المحلي الخام في أفق 2020 وذلك بمناسبة التحصل على قرض بـ 2.9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي الذي اشترط مثل هذا الالتزام. ورغم هذا الالتزام يبقى موقف السلطة هش وغير منطقي لعدد الأسباب:

- أن الحكومة قد أشرفت على مفاوضات تخص زيادة الأجور في القطاع الخاص وفي المؤسسات العمومية أخذا بعين الاعتبار التضخم المالي المرتفع الحاصل أثناء 2018 والمرجح حسب صندوق النقد الدولي في آخر تخميناته حول آفاق تطور الاقتصاد التونسي أن يبلغ 8.1% وأن يزيد من تدهور القدرة الشرائية للأجراء. ومن البديهي أن هذا التدهور لا يعني فقط الأجراء العاملين في القطاع الخاص وفي المؤسسات العمومية بل يشمل كل شرائح المجتمع. وبالتالي لا يمكن استثناء الأجراء العاملين بالوظيفة العمومية وإقصائهم من الزيادة في الأجور لتدارك النقص الحاصل في قدرتهم الشرائية.

- لا يمكن الاستمرار في تقديم الهدايا والامتيازات الجبائية لفائدة القطاع الخاص وأخذ قرار لتقليص نسبة الضرائب على المؤسسات من 25% إلى 13% في ما يخص عديد الأنشطة الاقتصادية والامتناع في نفس الوقت عن مجرد التعويض ولو المنقوص الحاصل نتيجة تدهور القدرة الشرائية للعاملين بالوظيفة العمومية.

- ارتفاع نفقات التأخير العمومي لا يعود إلى الزيادات في أجور القطاع العام وإلى ارتفاع القدرة الشرائية لأعوان الوظيفة العمومية بل ترجع مسؤولية ارتفاع هذه الكتلة إلى سوء تصرف السلط القائمة منذ 2011 والمتكالبه على التمويع واقتسام الغنيمة باسم التعويض والمكفئة بالتصريف اليومي للشأن العام وغياب نظرة مستقبلية وتنموية. حيث أن المتسبب الأول في ارتفاع كتلة الأجور هو ارتفاع عدد الأجراء بحثا عن تعاطف المواطنين خلال الانتخابات وإلى الانتدابات في إطار العفو التشريعي والتعويض وما أدت إليه من ترقبات آلية انتهت إلى ارتفاع غير مسبوق للعاملين في الوظيفة العمومية الذين وصل عددهم حسب آخر الإحصائيات إلى 691000 مقابل 450000 لسنة 2011 كما أدت إلى ارتفاع كتلة الأجور التي تمثلت 15.2% سنة 2018 بدون احتساب الاعتماد الجبائي مقابل 10% سنة 2010. وفي هذا الوضع يصبح من غير اللائق تحميل المسؤولية للعاملين بالوظيفة العمومية.



- كما أنه لا يمكن التصرف بهذه الطريقة إزاء الشغالين القائمين بواجبهم الجبائي سواء كانوا أجراء القطاع الخاص أو الوظيفة العمومية وغض الطرف عن المتسببين في أزمة الميزانية العمومية مثال أباطرة ومافيات التجارة الموازية والمتهربين من دفع الضرائب والمهربين للأموال إلى الخارج والمنتعنين عن دفع مستحقات الدولة من خطايا جبائية وجمركية... علما أن معدل الضريبة السنوية المدفوعة من طرف الأجراء تبلغ 1820 دينار سنة 2015. كما أن شريحة الأجراء تتحمل 65% من الضريبة على الدخل مقابل 0.7% فقط بالنسبة للمنتميين إلى النظام التقديري والبالغ عددهم 414 ألف منهم 219 ألف لا يدفعون الضرائب سنة 2015⁶ والحصيلة أن 53% من المنتميين إلى النظام التقديري لا يصرحون بدخلهم والبقية يدفعون ضرائب بمعدل قرابة 55 دينار في السنة.

- كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأجراء عموما لا يعانون فقط من التضخم المالي الناتج عنه تدهور مقدرتهم الشرائية بل ككل التونسيين يعانون كذلك من التدهور المهول لكل الخدمات العمومية الأساسية كالتعليم والصحة والنقل. وهذه الوضعية أدت بعدد العائلات إلى اللجوء إلى القطاع الخاص سواء كان ذلك في ميدان التعليم أو الصحة أو النقل (شراء سيارة شعبية أمام تدهور النقل العمومي ورداءة السلوك والخدمات لأصحاب عديد التكسيات) وتحمل تكاليف باهظة ومرهقة تدفع بأكثر العائلات إلى اللجوء إلى التداين بأسعار فائدة أصبحت مرتفعة جدا. وقد كشفت دراسة قام بها أخيرا المعهد الوطني للاستهلاك أن 36.5% من التونسيين لديهم فرد على الأقل في العائلة بصدد سداد قرض بنكي و10.3% لديهم فردان في حالة سداد. فيما يلجأ 19.6% منهم بصفة مستمرة إلى قضاء حاجياتهم عبر الاقتراض وهم في حالة سداد دائمة للديون الشيء الذي جعل حجم إجمالي القروض التي تحصلت عليها الأسر من ديسمبر 2010 إلى جويلية 2018 يشهد زيادة ب117%. وقد بلغ التداين الأسري 23.1 مليار دينار في جويلية 2018 مقابل 20.8 مليار دينار في مارس 2017 و 10.7 مليار في ديسمبر 2010. علما أنه خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2018 قد ارتفعت القروض المسندة من قبل البنوك لفائدة الأسر التونسية ب765 مليون دينار وهو رقم يعكس مدى الإقبال غير المسبوق من قبل الأسر على التداين من أجل تغطية متطلباتها. وفي ذات السياق كشفت الدراسة المشار إليها سابقا أن نحو 540 ألف أسرة دخلت في دوامة التداين المغلقة أي التداين المستمر ما يعني أنها تقترض لسداد قروض سابقة ما جعلها تدخل في دوامة يصعب الخروج منها⁷.

6 «مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018» - نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - نوفمبر 2017

7 مشروع ميزانية سنة 2018 (وقع ذكره سابقا)



- بجانب التوزيع غير العادل للأعباء الجبائية التي يتحملها بدرجة أولى الأجراء نظرا لطريقة الخصم من المورد المعتمدة يجب كذلك الإشارة إلى أن توزيع النفقات من الناحية الوظيفية يبرز تراجعا هاما لنسبة النفقات العمومية الخاصة بالقطاعات الاجتماعية. ذلك أن نسبة نفقات التعليم تراجعت من 30.1% سنة 2001 إلى 26.6% سنة 2011 و 22% سنة 2016 و 19.6% متوقعة سنة 2018 و 17.7% متوقعة سنة 2019. كما أن نفقات الصحة تراجعت نسبتها من 9.9% سنة 2001 إلى 6.6% سنة 2011 و 5.2% متوقعة سنة 2018 و 5% متوقعة سنة 2019.

لكل هذه الأسباب الموضوعية والاجتماعية والأخلاقية لا يمكن التشبث بموقف رفض الزيادة في أجور أعوان الوظيفة العمومية. خاصة وأن الالتزام مع صندوق النقد الدولي بالوصول بكتلة الأجور إلى نسبة 12% من الناتج المحلي الخام في أفق 2020 غير قابل للتحقيق البتة حتى ولو وقع تجميد كتلة الأجور خلال سنتي 2019 و 2020. علما أن كتلة الأجور لسنة 2018 والمقدرة بـ 14814 كانت مجرد معطى محاسبي ناتج عن تعويض الزيادة في الأجور الفعلية بما سمي بالاعتماد الجبائي. وفي الحقيقة كتلة الأجور الفعلية في سنة 2018 تبلغ 16150 م.د أي ما يمثل نسبة 15.2% من الناتج المحلي. والمهم في هذه الحالة هو تحقيق نسبة لسنة 2019 أقل من النسبة المسجلة سنة 2018 للتأكيد لدى الصندوق عزم السلط على الالتزام بتحقيق منحى تراجعي لهذه النسبة والعمل بالتوازي على اتخاذ إجراءات استثنائية⁸ لتحسين وضع الميزانية العمومية من جهة وتحقيق انتعاشة اقتصادية فعلية من شأنها دعم التمشي التراجعي لنسبة كتلة الأجور من الناتج. ولتحقيق مثل هذه الاختبارات يجب تجنب الصراعات المغشوشة التي تعمل بعض القوى السياسية على تغذيتها، حيث أن هناك قوى تدفع نحو تغذية الصراع بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل قصد إسقاط الحكومة بالنسبة للذين يراهنون على انتصار الاتحاد أو إضعاف الاتحاد والتقليص من وزنه الاجتماعي والسياسي بالنسبة للذين يراهنون على انتصار الحكومة.

كما أن هناك قوى أخرى تعمل على تغذية الصراع بين صندوق النقد الدولي والاتحاد ومن يناصره قصد التخلص من تحمل مسؤولية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وتهميش نضالات الاتحاد وتحويل وجهتها نحو أهداف أخرى.

لكن في الأساس فإن الصراع الحقيقي والجوهري هو بين المتسببين في أزمة المالية العمومية وبين ضحايا هذه الأزمة. والمتسببون هم بارونات ولوبيات ومافيات القطاع غير المنظم وخاصة التجارة الموازية التي أصبحت تمتلك نسبة متصاعدة من الثروة بدون أي مساهمة جبائية واجتماعية بالإضافة إلى المتهربين من دفع الجباية والمهربين للثروة إلى الخارج ومحترفي الفساد. أما الضحايا فهم جميع الكادحين والمنتجين للثروة

8 أنظر الإجراءات المقترحة في الدراسة «أي برنامج إنقاذ عاجل وأي بديل تنموي آجلاً؟»
نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - أوت 2018



والملتزمين بتطبيق القانون أفرادا ومؤسسات والدفاع عن المصلحة العامة. ولإدارة مثل هذا الصراع من الضروري اعتماد إجراءات استثنائية والعمل على تحقيق تعبئة شاملة من شأنها حسم الصراع بسرعة وتوفير الموارد الضرورية لتحقيق انتعاشة اقتصادية جدية والعمل على النهوض بالمسألة الاجتماعية. ذلك أن تحقيق الانتعاشة يمر عبر إعادة العمل بالسياسات القطاعية في المجال الصناعي والفلاحي والخدماتي. أما النهوض بالمسألة الاجتماعية بكل مكوناتها فإنه يمر عبر إعادة العمل بسياسات إعادة توزيع المداخل التي تكون قائمة على توزيع عادل للعبء الجبائي من جهة وتوزيع نفقات يمكن من توفير خدمات اجتماعية في المستوى المطلوب كما وجوده.

ب - 2. نفقات التنمية وإشكالية الانتعاش الاقتصادي في ظل ميزانية تقشفية:

يتوقع أن تبلغ نفقات التنمية المقترحة لسنة 2019 ما قدره 6150 م.د مقابل 5893 م.د محينة سنة 2018 أي بنسبة نمو لا تتجاوز 4.3%. وهذه النسبة تصبح سلبية إذا أخذنا بعين الاعتبار التضخم المالي الذي قارب نسبة 8% وانهيار الدينار المتواصل. وهذا المبلغ ونسق ارتفاعه يندرج في نفس التوجه الرامي إلى تقليص دور الدولة التنموي. وهذا التوجه كان قائم الذات حتى في ظل الميزانيات العمومية التوسعية التي ميزت الفترة 2011 - 2016. حيث نلاحظ في هذه الفترة تراجع نسبة نفقات التنمية من الناتج المحلي الخام التي مرت من 6.7% سنة 2012 إلى 6% سنة 2016. ومع اعتماد ميزانيات تقشفية منذ 217 تراجعت هذه النسبة لتبلغ 5.8% سنة 2017 و5.4% سنة 2018 ويتوقع أن تبلغ 5.2% سنة 2019. وبالتالي نلاحظ ارتفاع نسق تراجع نسبة نفقات التنمية أثناء الفترة التقشفية الأخيرة. وهذا المنحى التراجعي لنسبة نفقات التنمية يتواصل رغم الوضع الاقتصادي المتأزم خلافا لما يجري به العمل في البلدان الرأسمالية في فترة الأزمات حيث نلاحظ إعادة تنشيط دور الدولة وارتفاع حجم تدخلاتها لإنقاذ الاقتصاد والمساعدة على تجاوز أزمته. وقد لاحظنا ذلك في الأزمات الكبرى سنة 1929 وسنة 2007 - 2008.

ولكن في تونس تواصل السلط التقليص من دورها التنموي سواء كان ذلك في إطار سياسات توسعية أو سياسات تقشفية وتكتفي باعتماد إجراءات تحفيزية قصد دفع الاستثمار الخاص وإلقاء مسؤولية التنمية على عاتقه. ورغم سخاء الامتيازات الجبائية والمالية فإن مردود هذا التمشي كان دون المأمول حتى في فترة ما قبل 2010 المتميزة بنسق نمو يتراوح في المعدل بين 4% و5%. ذلك أن نسبة الاستثمار الجملي من الناتج المحلي الخام لم يتجاوز 25% كما أن نسبة الاستثمار الخاص لم تتمكن من تجاوز 15% وهي نسبة دون المتوقع ودون النسب المسجلة في البلدان الصاعدة وفي عديد البلدان النامية⁹. والمعروف أنه كلما تفاقمت الأزمة وازدادت حدة كلما طالب القطاع الخاص

9 أنظر «أي برنامج إنقاذ عاجل وأي بديل تنموي آجلا؟» نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - أوت 2018



التونسي بمزيد الامتيازات والإعفاءات الجبائية والتقليص من الضرائب وكلما ازدادت أزمة المالية العمومية تفاقما.

ومن المفروض في فترة الأزمات أن يقع التركيز على الرفع من نفقات التنمية قصد تحسين مناخ الأعمال وتوفير الظروف الهيكلية الصلبة لانتعاشة اقتصادية دائمة عبر تدعيم البنية التحتية والموارد البشرية وبعث مشاريع كبرى مهيكلة (structurants) للنسيج الاقتصادي. بهذه الصفة يمكن لنفقات التنمية أن تلعب دور القاطرة الجاذبة للاستثمارات الخاصة وأن ترفع من نسق النمو وأن تفتح آفاق واسعة لتنمية متواصلة. إلا أن السلط التونسية أثناء اعتماد سياسات توسعية قامت بالتركيز على الاستهلاك بحثا عن المردود السياسي (عبر التشغيل بالوظيفة العمومية بالأساس) وعلى حساب المردود الاقتصادي والأبعاد التنموية. الشيء الذي أدى إلى انهيار كل التوازنات المالية الكلية الداخلية والخارجية.

وغياب البعد التنموي قد كان من أحد الأسباب التي أدت إلى تغول الاقتصاد غير المهيكل والى تنامي التجارة الموازية وارتفاع نسق تهريب الأموال إلى الخارج. والتغول المشار إليه جاء نتيجة تحول نوعي في علاقة الاقتصاد الموازي بالمؤسسات السياسية والإدارية. ذلك أنه قبل 2010 كانت السلط السياسية والإدارية توظف الاقتصاد الموازي للقيام بثلاثة أدوار أساسية:

- المساهمة في تعديل سوق الشغل وامتصاص نسبة معينة من البطالة نظرا لمحدودية منوال التنمية وضعف قدرة الاقتصاد المهيكل على الحد من تطور حجم البطالة.
- المساهمة في تعديل أسواق السلع والبضائع حيث تغض السلط النظر عن تصدير الإنتاج عندما يكون هناك فائض من الحاجيات الداخلية كما تغض النظر عن توريد السلع عندما يكون هناك نقص في بعض المنتجات أو فائدة من توفيرها نظرا لضعف أسعارها.
- وأخيرا كانت السلط توظف العاملين بالاقتصاد الموازي للقيام بأدوار أمنية تخص مراقبة تجار المخدرات والسلاح وتحركات المعارضين عموما والمجموعات الإرهابية بالخصوص على الحدود التونسية الجزائرية.

وفي كل الحالات كانت الكلمة الأخيرة ترجع للسلط التونسية التي كانت تفرض الانضباط والامتثال للإجراءات التي يقع اتخاذها طبقا لمتطلبات المتغيرات الاقتصادية.

إلا أنه بعد 2011 أصبحت العلاقة عكسية حيث تشير عديد المعطيات أن القطاع الموازي أصبح هو الذي يوظف السلط السياسية والإدارية للقيام بأنشطته الموازية التي توسعت وتنوعت مقابل امتيازات ورشاوي وشراكات وتمويل أحزاب وجمعيات الخ... مما نتج عنه تشابك المصالح وزواج السياسي بالمال الفاسد وعرقلة كل الإجراءات الرامية



إلى الحد من توسع آفة التجارة الموازية رغم تعالي أصوات الاستغاثة من طرف منظمة الأعراف.

بجانب النقلة النوعية التي تخص علاقة القطاع الموازي بالمؤسسات هناك نقلة نوعية أخرى تخص علاقة القطاع غير المهيكل بالقطاع المهيكل. ذلك أنه قبل 2010 كانت هناك حدود قائمة وواضحة بين القطاعين. إلا أنه بعد 2011 أصبحت الحدود غامضة بفعل تعاظم بعض رجال أعمال القطاع المهيكل لأنشطة موازية من جهة وارتفاع عمليات تبييض الأموال من طرف بارونات ومافيات القطاع الموازي من جهة أخرى.

وأخيرا تجدر الإشارة بأن القطاع الموازي أصبح في السنوات الأخيرة يلعب دورا متميزا في تغذية الأزمة الاقتصادية وتعميقها عبر ثلاثة آليات:

- المساهمة في تراجع قيمة الدينار بنسق أعلى عبر توقع مزيد تراجع قيمته وتنامي نشاط السوق الموازية للعملة مما أدى إلى تنامي الاحتكار وارتفاع عجز الميزان التجاري وتقلص احتياطي العملة
- تنامي نسق تهريب الأموال
- النقص المتصاعد للسيولة الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفائدة ونسق تدخل البنك المركزي لإعادة تمويل البنوك.

بجانب تغول القطاع الموازي نتيجة غياب التنمية يجب الإشارة إلى أن غياب البعد التنموي في الميزانيات العمومية المتعاقبة منذ 2011 قد أدى إلى اندثار كل المقومات الأساسية للتنمية من هجرة متصاعدة للكفاءات وتهريب الأموال بنسق مرتفع¹⁰ إلى جانب تنامي العجز المائي والطاقي وتراجع أداء المؤسسات العمومية.

لتجاوز هذه الإشكاليات المعقدة والمكبلة للنمو وللتنمية يجب أن يكون البعد التنموي حاضرا بقوة في مشاريع الميزانية ويجب أن تكون نفقات التنمية عنصر أساسي في فترات الأزمات حتى يتسنى لها أن تلعب دور القاطرة والمحرك لاستثمارات القطاع الخاص.

ب - 3. ارتفاع بـ 18.7% لنفقات خدمة الدين العمومي وتصاعد حدة إشكالية التداين:

سترتفع خدمة الدين العمومي لسنة 2019 بـ 9307 م.د مقابل 7841 م.د مقدرة لسنة 2018 أي بنسق يعادل 18.7%. وهذا النسق سيكون نتيجة ارتفاع هام لخدمة الدين الخارجي الذي ستبلغ نسبته 43.8% بين 2018 و 2019 مقابل تراجع بـ 14.2% لنسبة خدمة الدين الخارجي. علما أن ارتفاع نسبة نمو خدمة الدين الخارجي

10 أنظر «أي برنامج إنقاذ عاجل وأي بديل تنموي آجلا؟» نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - أوت 2018



ب43.8% سيكون نتيجة ارتفاع ب52.1% للأصل و 22.6% للفائدة. أما تراجع نسبة نمو خدمة الدين الداخلي سيكون نتيجة تراجع ب30.7% لنسبة نمو الأصل بالتوازي مع ارتفاع ب6.5% لنسبة نمو الفائدة. وهذه التطورات تبرز ارتفاع حجم وتكاليف التداين الخارجي وضرورة تحديد سياسة تداين تهدف إلى تقليص حجمه الجملي والعمل على الحد من اللجوء الى التداين الخارجي.

وتحقيق هذه الأهداف يتطلب اعتماد عديد الإجراءات المتكاملة في المدى القصير منها الحد من العجز التجاري عبر إجراءات استثنائية تخص الواردات، تثبيت سعر الدينار لتقليص الممارسات الاحتكارية، الرفع من الإنتاجية ومن تنافسية الصادرات، مقاومة التجارة الموازية وتهريب الأموال والتهرب الجبائي، اعتماد دبلوماسية نشيطة لإلغاء بعض الديون وتحويل البعض الآخر لتمويل مشاريع تنمية الخ... بجانب العمل على المدى المتوسط والطويل على إرساء بديل تنموي يقوم على إعادة الاعتبار للسياسات القطاعية ولسياسات إعادة توزيع المداخل والرفع من أداء المؤسسات العمومية مع ترسيخ ديمقراطية محلية تمكن من التشريك الفعلي لكل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

إن مشروع ميزانية 2019 ككل المشاريع السابقة كان فاقدا للبعد التنموي وحريص على مواصلة اعتماد إجراءات تقليدية قليلة النجاعة كما يدل على ذلك استمرار انهيار كل التوازنات الكلية. ورغم بعض المؤشرات الإيجابية المسجلة لسنة 2018 من ارتفاع نسبي لنسق النمو وتحسن نسبي للموارد الجبائية وتراجع طفيف للتضخم المالي إلا أن هذه التطورات كانت نتيجة لعوامل طبيعية (موسم فلاحى ممتاز) ولعوامل خارجية (نمو عالمى ارتفاع النشاط السياحي) وليست نتيجة الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي بقيت تقليدية وضعيفة المردود، حيث بقيت نسبة الاستثمار ضعيفة وواصلت تراجعها كما ارتفع العجز التجاري إلى مستويات قياسية وواصلت قيمة الدينار في الانهيار في الانهيار وبقيت الضغوطات التضخمية في مستويات عالية واستمر ضعف الإنتاجية واستقرت نسبة البطالة في مستويات عالية واستمر تدهور كل الخدمات الاجتماعية في التدهور الخ...

ومع تواصل غياب البعد التنموي واعتماد إجراءات تقليدية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية سيتواصل نشر الأوهام الاقتصادية وتعميق الهوة بين الخطاب الرسمي والواقع المعاش لأغلب الشرائح الشعبية وفقدان الثقة في السلط السياسية الحزبية والحكومية.

